مدير أمن محافظة صنعاء لـ«الميثاق»:

الجيش والأمن يتعرض لأخطر مؤامرة

أحزاب تقف وراء التقطعات في الطرق

< أكد العميد الركن محمد طريق- مدير أمن محافظة صنعاء- أن تأمين الطرقات في المحافظة أمر يتطلب تكاتف الجميع وفي مقدمتهم القوى السياسية والمشائخ والوجهاء وأعضاء مجلس النواب والسلطة المحلية وكل أبناء المحافظة، لوقف تلك الأعمال التخريبية التي تؤثر على الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتفاقم من معاناة المواطنين..

وقال طريق في حديث لـ«الميثاق» إن تأمين طرق محافظة صنعاء مهمة صعبة وتحتاج إلى امكانات كبيرة نظراً للطبيعة الجغرافية والاجتماعية للمحافظة، وإن الأجهزة الأمنية بحاجة إلى توفير المزيد من الدعم والامكانات لكي تتمكن من تأدية مهامها وواجباتها على أكمل وجه.

وأضاف: أن ظاهرة التقطعات التي يقوم بها بعض الأحزاب في مديريات محافظة صنعاء لها دوافع سياسية وتقوم بها مجاميع قبلية تابعة لتلك الأحزاب.. فإلى الحصيلة:

لقاء/علي الشعباني

□ أين وصلتم في إدارة أمن المحافظة بتأمين طريق محافظة صنعاء من التقطعات؟

- حقيقة هناك الكثير من التقطعات التي تحدث في أماكن متعددة في المحافظة، والأجهزة الأمنية تقوم بكل ما تستطيع عليه باذلة كل امكاناتها وجهودها لوضع حد لهذه الظاهرة التي تقلق المجتمع والامن معاً، فما يحدث يفوق إمكانات قطاع أمن المحافظة إضافة إلى أن المهاترات والمكايدات السياسية التي حدثت في الفترة الماضية انعكست سلباً على الوضع الأمني في المحافظة.

ومعالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها يحتاج الى جهد من جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية سواءً أكانوا من المؤتمر أو المشترك أو شخصيات اجتماعية أو أعضاء مجلس نواب أو السلطة المحلية، وهذا ليس مسؤولية الأمن وحده وإنما مسؤولية الجميع ونحن في المقدمة.

خطط.. ولكن

□ هل لديكم خطة لتأمين الطرقات؟

- لدينا خطط ونقوم بتنفيذها بشكل مستمر ولكن الظروف المعقدة تحول دون نجاحها ومنها الوضع الاجتماعي وضعف الامكانات لدى الأجهزة الامنية والمكايدات السياسية.

□ من يتحمل مسؤولية قطع الطرقات وإعاقة وصول الخدمات الأساسية كالمشتقات النفطية للمواطنين في العاصمة؟

- بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية ولكن المشكلة هي من يتحمل مسؤولية تأمين الطرقات والتي هي مسؤولية الجميع بما في ذلك الأمن، ولكن المسؤولية الاساسية تتحملها مراكز القوى في الاحزاب.

دوافع سياسية

□ مازالت المليشيات المسلحة في منطقة الحيمة تقوم بقطع الطريق.. متى سيتوقف ذلك ويوضع حداً له؟

- نأمل أن ينعكس الوفاق الوطني على جميع أبناء المجتمع وليس بين القوى السياسية فقط، واستمرار قطع طريق الحيمة له دوافع سياسية وليس غيرها.

ليست قانونية

□ نزلت لجنة قبل أيام الى مديرية أمن منطقة الحيمة ووعدت بصرف رواتب ورتب لمن ينضم الى الساحة ويترك إدارة الأمن.. ما حقيقة ذلك؟

- أولاً ليس هناك أفراد مرتباتهم موقفة وليس هناك أي مشاكل مع أحد وسبق وان وجهنا جميع منتسبي الأمن بالمحافظة أن من لديه مطالب أوحقوق ضائعة فعليه أن يتجه نحو الجهات المختصة ويستردها بالطرق السلمية والقانونية أما اللجنة التي نزلت إلى الحيمة ليست قانونية ولا يوجد لديها تكليف رسمي وإنما عدد من الضباط المأزومين الذين يصرون على ممارسة اعمال غير أعمالهم ولا يمثلون إلا أنفسهم، ولا علم لنا بها ولا نعترف بها لأنهم غائبون عن أعمالهم ومقصرون في أدائها.

نحن لدينا لجنة لمناقشة أي مطالب لأي فرد أو ضابط ومعالجتها وفق القانون، وإذا هناك أي مطالب قانونية فنتحمل مسؤولية تلبيتها، وقد أصدرنا قراراً إدارياً بتشكيل تلك اللجنة، كما أصدرنا ايضاً قراراً بالعفو عمن أساء لنا خلال الفترة الماضية والتي كان لها دوافع سياسية لأننا نريد أن نبدأ صفحة جديدة يسودها المحبة والتآخي ونبتعد عن المماحكات التي قد توصل الاوضاع في الوطن الى ما لا يُحمد عقباه.

ظروف صعبة

□ هناك من يقول ان محافظة صنعاء تعاني انفلاتاً أمنياً في مختلف المديريات.. ما حقيقة ذلك؟

- ما وصلت اليه الاوضاع في البلاد بشكل عام من ظروف أمنية صعبة انعكس بشكل عام على أمن محافظة صنعاء ونحن هنا ندعو الجميع الى الوقوف وقفة رجل واحد وبروح وطنية لمساندة الاجهزة الامنية لتأدية مهامها على أكمل وجه من أجل الصالح العام، وعلى الأجهزة الأمنية ايضاً أن تعمل على تطوير نفسها وإعادة الروح المعنوية الى أفرادها وتوفير الإمكانات اللازمة لها وبما يجعلها قادرة على تأدية مهامها على أكمل وجه وتلبية خدمات المواطنين المختلفة.

واعتقد أنه إذا كان هناك نوايا صادقة وجادة من الدولة والمجتمع فإننا قادرون على تجاوز أي الاختلالات الأمنية والحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

وقفة صادقة

□ كم نسبة تراجع أو ارتفاع الجريمة في محافظة صنعاء خلال العام الماضي وفي ظل الازمة التي عاشها الوطن؟

- محافظة صنعاء مشاكلها كثيرة وكبيرة وتضاريسها الجغرافية تختلف عن أي محافظة أخرى وتحد ثماني محافظات وتقسيمها الاداري غير سليم مما يعيق الاجهزة الامنية عن تأدية مهامها وواجباتها بالشكل المطلوب، ولكن أبناء محافظة صنعاء بشكل عام وقفوا موقف وطني وصادق مع أمن واستقرار المحافظة وقدموا المساعدة ومازالوا للأجهزة الامنية لتأدية مهامها بالشكل المطلوب، فخلال العام الماضي تمكنت الاجهزة الامنية من استعادة (٩٠) سيارة منهوبة على ذمة قضايا القطاعات القبلية و(١٧) سيارة تم سرقتها من المحافظات الأخرى، إضافة الى أن أمن محافظة صنعاء قد أحبط (٤) عمليات كبيرة لتهريب الاسلحة والمتفجرات وضبط (٢٥٠) جراماً من الحشيش، كما تم القبض على (٦٦٩) متهماً خلال العام الماضي في جرائم متعددة.

وبذلك تكون نسبة الجريمة قد انخفضت بنسبة (٢١٪) عن العام (٢٠١٠م) الذي بلغ عدد الجرائم فيه (٩٨٨) جريمة، فيما بلغ عدد الجرائم المرتكبة خلال العام ٢٠١١م (٧٧٨) جريمة أي نسبة (٢١٪).

مهنية عسكرية

□ كيف تقيمون علاقتكم مع قيادة وزارة الداخلية في الوضع الراهن؟

- نحن نحترم التسلسل الوظيفي ونقدر قياداتنا العسكرية، والاخ الوزير وبقية قيادة الوزارة نكن لهم كل الاحترام والتقدير وعلاقتنا بهم علاقة مهنية عسكرية لا يستطيع أحد تشويهها، ونحن موظفون مهمتنا تحتم علينا الابتعاد عن اي عمل حزبي أو سياسي، مهمتنا هي بالدرجة الأولى حفظ النظام والقانون.

تصرفات مرفوضة

□ من وجهة نظركم ماهي أبعاد أعمال الفوضى التي تشهدها بعض الوحدات الامنية والعسكرية؟

- تلك مؤامرة مخطط لها الهدف منها اضعاف الجيش والامن وتمزيقه تحت ذرائع ولافتات حقوقية غير مقبولة وتلك التصرفات التي يقوم بها البعض مرفوضة ولا علاقة لها بالقوانين العسكرية والامنية التي حرمت الحزبية على المؤسسة العسكرية والأمنية ومنتسبيها لتبقى متماسكة وقوية لتتمكن من تأدية مهامها وواجباتها الوطنية على أكمل وجه.

ونجدها هنا فرصة لدعوة قيادة وزارتي الداخلية والدفاع الى عدم الاكتفاء بالتفرج أمام ما يحدث من استهداف للجيش والأمن بل اتخاذ قرارات شجاعة وصارمة تحافظ على هذه المؤسسة الوطنية وتجنبهما الانهيار والتمزق، وفي المقابل على بعض الوحدات الامنية والعسكرية أن تسرع في تصحيح أوضاعها ومعالجة قضايا منتسبيها بطرق صحيحة وليس بالطرق الفوضوية، وإذا لم تتحل تلك المؤسسات بالانضباط والتماسك فإنها لن تستطيع ضبط الامن والاستقرار داخل البلاد والدفاع عن سيادة الوطن وحماية أرضه وشعبه.

□ كلمة أخيرة تودون قولها؟

- أتقدم بالشكر والتقدير لكل أبناء محافظة صنعاء وقيادة المجلس المحلي والمشائخ وأعضاء البرلمان والمجالس المحلية والوجهاء والشخصيات الاجتماعية على مساندتهم ودعمهم للأجهزة الامنية في مختلف المديريات لما من شأنه تحقيق الامن والاستقرار وخدمة المواطن.

وأستغل هذه الفرصة عبر صحيفة «الميثاق» لأدعو كل منتسبي الامن الى التحلي باليقظة وبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين وأن يترفعوا عن الصغائر ويكونوا قدوة في تعاملهم مع كل القضايا والاحداث من منطلق استشعارهم بحجم المسؤولية الوطنية التي تقع عليهم تجاه أمن واستقرار الوطن.

تفاعل شعبي كبير لإنجاح الانتخابات الرئاسية

صنعاء: بليغ الحطابي

تشهد محافظات الجمهورية حالة من الترقب والزخم والتفاعل الوطني استعداداً للحدث الديمقراطي الأبرز المتمثل في الانتخابات الرئاسية المبكرة، في ٢١ فبراير الجاري وسط رقابة دولية ومحلية واسعة، كما هيأت لها لجنة الانتخابات الظروف المناسبة والملائمة التي تضمن حرية تنقل المراقبين واطلاعهم على كل الخطوات الاجرائية والتنفيذية بكل شفافية انطلاقاً من المبدأ الذي تشكلت على أساسه لجنة الانتخابات من القضاة المستقلين.. وقد تلقت اللجنة طلبات من منظمات دولية وإقليمية لادراج (١٦٨) مراقباً كما تم توزيع (٢٠) ألف استمارة على منظمات مدنية تعنى بالديمقراطية وحقوق الانسان.

خطط بقدر الحدث

وبدأت حملة التوعية الانتخابية المرافقة التي ينفذها قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية بدعم من مشروع الدعم الانتخابي للأمم المتحدة، وقال القاضي سهيل حمزة رئيس القطاع: إنه تم إعداد خطة إعلامية وتوعوية متميزة تعتمد على وسائل وأساليب جديدة تتوافق مع أهمية واستثناء الحدث وظروفه وبما يمكن من حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين لممارسة حقهم الانتخابي، كما تم تشكيل فرق توعية من أبناء المحافظات نفسها بما يمكن من إيصال مضمون الرسالة والهدف المرجو الى جميع شرائح المجتمع في الإرياف والمناطق النائية وفي المدن أيضاً.

ودعا رئيس قطاع الاعلام والتوعية كافة الاحزاب والمنظمات الى الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية تجاه هذا الحدث في حشد جماهيرها وأعضائها والدفع بهم الى مراكز الاقتراع لانتخاب مرشح التوافق.

وعلى نحو متصل دشنت الدورة التدريبية لمسؤولي التوعية بفروع لجنة الانتخابات بالمحافظات وأشار رئيس قطاع الاعلام القاضي سهل حمزة الى المسؤولية التي تقع على عاتق مسؤولي التوعية في نشر الثقافة الحقوقية الانتخابية والديمقراطية في أوساط الشعب.

مؤكداً أن الوطن يتطلب منا جميعاً بذل قصارى جهدنا لإخراجه من هذه الأزمة بإحداث مشاركة فاعلة وايجابية في الحدث الديمقراطي القادم.

في غضون ذلك توجهت اللجان الاصلية الى المحافظات لممارسة مهامها لاستلام مقار عملها والمراكز التي ستجرى فيها الانتخابات في كل مديرية ودائرة انتخابية بعموم المحافظات..

وأكد رئيس قطاع التخطيط بلجنة الانتخابات القاضي يحيى الارياني انه تم تجهيز ٩٠٪ من تلك المقرات والاماكن المخصصة فيما سيتم استبدال مواقع بعضها ومعالجة أوضاع أخرى.

مبيناً بأنه تم ترحيل كافة المستلزمات والوثائق ومتطلبات العملية الانتخابية باستثناء ورقة الاقتراع الذي سيتم طباعتها وفقاً للنموذج المقر في اجتماعها الاسبوع الماضي.

ضمانات ديمقراطية

وكحرص من لجنة الانتخابات لحشد الناخبين وضمان مشاركة أوسع وفاعلة لمن يحق لهم الاقتراع وفقاً لقانون الانتخابات والاستفتاء وتعديلاته رقم (١٣) لعام ٢٠٠١م قال القاضي يحيى الارياني رئيس قطاع التخطيط: إنه تم إضافة (٩٠٠) لجنة لمن لم يسجلوا في جداول الناخبين ممن بلغوا السن القانونية ١٨ عاماً لممارسة حقهم في الاقتراع الى جانب (١٦٨) لجنة للنازحين في أبين وغيرها.. و(٧٣٢) لجنة للمقترعين خارج مراكزهم الانتخابية.

حمزة: نتطلع لمشاركة واسعة في الانتخابات

الإرياني: (900) لجنة لاستقبال من بلغوا السن القانونية

(170) مراقباً دولياً وأكثر من (5) آلاف محلي

رئيسة الحزب الناصري:

ندعو للمشاركة الفاعلة في الانتخابات

أشادت رئيسة الحزب الناصري الديمقراطي الأستاذة نجيبة عبدالسلام الأصبحي بجهود وتضحيات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وحرصه على إفساح المجال لممارسة التعددية السياسية والحزبية، وتعزيز التداول السلمي للسلطة، واضعاً في مقدمة أهدافه وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وتغليبه لمصلحة الوطن العليا على ما عداها من المصالح في الأزمة التي استمرت طوال العام الماضي.

ودعت الأصبحي في تصريح لـ«الميثاق» أعضاء الحزب الناصري الديمقراطي إلى التفاعل الايجابي والمشاركة الواسعة في الانتخابات الرئاسية المبكرة المقرة في الـ٢١ فبراير القادم كمدخل حقيقي وصادق لاخراج الوطن والشعب من الدوامة العنيفة التي عصفت بالبلاد وألقت بتداعياتها على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مؤكدة على قدرة المرأة اليمنية على تبوء جميع المواقع السياسية والمشاركة في الوصول إلى مجلس النواب في أول عملية انتخابية تنافسية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية بموجب المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمّنة لها.

مشيرة إلى أنها لن تألوا جهداً من أجل رفع مستوى المرأة ودعمها حتى تسترد كافة حقوقها على الصعيدين السياسي والاجتماعي، كما ستعمل من خلال القيادة الجماعية على إعادة بناء الحزب وفتح مقراته المغلقة وإصدار صحيفة «العروبة» بصفة درية ومستمرة.

وأكدت رئيسة الحزب الناصري الديمقراطي أنها ستنتهج سياسة متوازنة وغير عدائية مع كافة القوى السياسية سواءً التي تمثل أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أو تلك التي تلتقي مع الحزب من الناحية الفكرية والأيديولوجية في اللقاء المشترك، وستحرص على فتح جسور العلاقة مع جميع الهيئات والمنظمات والسفارات المعتمدة في بلادنا.

كما ستعمل مع زملائها على التواصل مع الشباب المستقلين الوطنيين والحزبيين الذين أغلقت الأبواب أمامهم في التسوية السياسية.

وقالت الأصبحي في ختام تصريحها: «سأثبت للشعب أن المرأة التي أقصيت وحرمت من دورها كرئيسة لهذا الحزب والتي كانت هي السبّاقة لبنائه، لقادرة على إعادة بنائه من جديد على أسس ناصرية عقائدية ومبدئية حقيقية تقوم على تحقيق العدل والمساواة».

ميليشيات الإصلاح والفرقة تستعد للتظاهر بزي الحرس الجمهوري

أفادت مصادر مطلعة أن أعداداً من ميليشيات الفرقة المنشقة وجامعة الإيمان والاصلاح تسلموا كمية من زي الحرس الجمهوري ومبالغ مالية مقابل خروجهم للتظاهر على أنهم من منتسبي الحرس الجمهوري.

وذكرت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» أنه قد تم توزيعهم الى مجموعات وتجهيز الشعارات ولافتات لمزاعم مطلبية وحقوقية في سياق حملة منظمة للمتمردين تحاول الاساءة لمنتسبي الحرس الجمهوري وقيادته وتشويه صورتهم والتقليل من التضحيات العظيمة التي يقدمونها دفاعاً عن الوطن وعن مكاسب الشعب وحماية الأمن والاستقرار.

وأوضحت المصادر أن القيادات الانقلابية قد التقت الأيام الماضية بعدد من المتشددين بينهم طلاب من جامعة الايمان كلفوا بتنفيذ هذه المسرحية المفضوحة والتي تندرج في اطار أعمال التصعيد التي يسعى المشترك من ورائها الى اعاقة اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد ٢١ فبراير الجاري وإجهاض المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

من جهة ثانية تم ضبط كميات من الزي الخاص بالحرس الجمهوري في مديرية سيئون تضم بدلات عسكرية جاهزة، بالإضافة إلى أقمشة ومهمات عسكرية أخرى محملة على شاحنات نوع (دينا) تم تعبئتها داخل إطارات مستعملة في طريقها إلى محافظة مأرب.